القائم مترئساً جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

وافق على زيادة أعضاء لجنة التنمية والموارد البشرية وكلفها بدراسة قضية توحيد السلم الوظيفي

مجلس الأمة أقّر تعديلات محكمة الوزراء في المداولتين.. ومنـ

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

قيما أعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في جلسة مجلس الامة التكميلية أمس، ان الحصانة النيابية رفعت عن وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري بعد ان تم مراجعة مضبطة جلسة امس واكتشاف وقوع خطأ في مجموع التصويت، آحال مجلس الامة الى الحكومة قانون محاكمة الوزراء بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولتيه الاولى والثانية.

وذكرت المذكرة الايضاحية لقانون محاكة الوزراء انه «رغبة في اخضاع قرارات الحفظ التي تصدر من لجنة التحقيق في فحص البلاغات بشأن ما يقع من جرائم من قبل الوزراء وردت بنص المادة الثانية من القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء للتظلم كضمانة من الضمانات التي تكفل حق المواطن في اللجوء الى القضاء».

واضافت المذكرة انه «رؤي تعديل المادة الثانية من القانون كي يتناسب مع التشريعات الجديدة وذلك بإضافة الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والجرائم المنصوص عليها في قانون رقم (2013/106) في شأن محاكمة غسل الاموال وتمويل الارهاب».

واوضحت المذكرة ان المادة المادة ستة مكرر «تجيز للمبلغ المتظلم من قرار اللجنة لحفظ البلاغ او بحفظ التحقيق امام المحكمة المختصة والذي يمثل ضمانا للوصول الى الحق وترسيخ مبدأ حق التقاضي».

ووافق المجلس على تعديل الحكومة بشان تمديد مهلة إنشاء جامعة الشدادية خمس سنوات أخرى في المداولة الثانية ويحيله الى الحكومة.

ووافق المجلس على سحب تقرير لجنة المرافق العامة بشأن قانون هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات والذي سبق للمجلس الموافقة عليه في مداولته الاولى.

كما وافق على اقتراح بتكليف لجنة الموارد البشرية إعداد تقرير بشأن نهاية الخدمة وسلم الرواتب لجميع للعاملين الكويتيين في القطاعين الخاص والحكومي.

وافق مجلس الامة على مقترح بزيادة اعضاء لجنة التنمية والموارد البشرية البرلمانية الى سبعة اعضاء وزكى النائبين خليل الصالح وصفاء الهاشم لعضوية اللجنة.

ووافق المجلس على سحب تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن قانون حماية المستهلك من جدول الاعمال واعادته الى اللجنة لورورد العديد من التعديلات النيابية عليه.

ورفع بعد ذلك رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم الجلسة على ان تعقد الجلسة المقبلة في الاول من ابريل المقبل، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة في تمام الساعة 12:30، ثم تلا الامين العام اسماء السادة الحضور والمعتذرين من الاعضاء.

الرئيس الغانم: جلستنا جلسة امتداد لجلسة يوم امس واحب ان انوه انه وردني من الامانة العامة وفق النتيجة المعلنة لطلب رفع الحصانة عن الاخ الوزير عيسى الكندري إن نتيجة التصويت 17 مؤيدا لتقرير اللجنة و16 غير موافقين وبالتالي الموافقة على تقرير اللجنة ولكنه بعد مراجعة مضبطة الجلسة اتضح ان النتيجة معكوسة ومن رفض التقرير 17 ووافق عليه 16 من الحضور 33 وبالتالي ترفع الحصانة لذا وجب التنويه.

وزير المواصلات عيسى الكندري: شكرا سيادة الرئيس تفعيل المادة 166 من الدستور والتي تكفل حق التقاضي وقد وافق مجلسكم الموقر يوم امس اعطاء الشافي نفس الحق ويبقى قضائنا واحكامه عنوان الحقيقة.

ثم انتقل المجلس لبند الاسئل، ومنها سؤال العضو يعقوب الصانع بشان الضوابط والمعايير التي تحددها هيئة اسواق المال لقبول قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لديها.

النائب يعقوب الصانع: وردني رد وزير التجارة وقد جاء فيه انه تم تحديد خمس سنوات خبرة كشرط للقيد لكن هيئة اسواق المال افادتني بانها مجلس المفوضين الغى شرط الخبرة خمس سنوات كشرط لقبول المراقبين، ولان هناك تضاربا فالهيئة استعاضت عن الخبرة خمس سنوات لكنها اشترطت ان تكون مكاتب حسابية ذات خبرة عالمية وسؤالي ما هي معايير تقييم الخبرة العالمية.

وزير التجارة عبدالمحسن المدعج: لا شك نحن ندعم ونؤسس مبدأ السؤال والاجابة عليه واذا كان هناك اي غموض بالاجابة نرجو من الاخ النائب الفاضل اعادة السؤال وتوجيهه مرة اخرى حتى تتم الاجابة عليه.

النائب يعقوب الصانع: ما يحدث في هيئة سوق المال غير مقبول فعندما طلب خبرات المراقبين الذين تم تعيينهم لم تجبني الهيئة ولذلك احببت ان اوصل هذا الامر لك ولانه ساوجه سؤال مرة اخرى لمعاليكم.

ثم انتقل المجلس للسؤال الموجه من قبل النائب عبدالله الطريجي لوزير الداخلية عن اسباب تعيين شقيقتين من الجنسية الايرانية في مركز المعلومات.

النائب عبدالله الطريجي: لا اعلم نحن استفدنا من الغزو ام لا وانا وجهت سؤال عن تعيين ايرانيتين في مركز حساس كمركز المعلومات في وزارة الداخلية والاخ وزير الداخلية مشكورا جاوبني لكنه ليته لم يجاوبني فكانت اجابته بانه تم طلب هذه الوظيفة ولم يتقدم لها كويتية وافادني كذلك بانه وظائفهم لا تناط بهم للاطلاع عن معلومات حساسة لكنه انا لدي ما يثبت ان هاتين احدهم لديها صلاحية الدخول عن نظام سرية المعلومات بالوزارة والاخرى مسؤولة عن تنفيذ الاحكام بالسجون ونحن نتساءل كيف يهرب مساجين!! اقول للاخ الوزير نحن نعلم انك مجتهد لكنه اذ تم تغييب المسؤولية لهذه المعلومات عنك فهذه مشكلتك وارجو ان تعالج الامر في اقرب وقت.

ثم انتقل المجلس لسؤال موجه من العضو محمد الحويلة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل لافادته ببيان الخطة الزمنية لانشاء جمعية تعاونية لضاحية صباح الاحمد.

النائب محمد الحويلة: هذه المنطقة تم تأهيلها بالسكان ومنذ 7 اشهر المفترض ان يتم الانتهاء من السوق المركزي والجمعية لكنه لم يتم انجاز منه 20 في المئة والمفترض ان يسلم في 2014/5/14 لكنه للاسف حتى الآن لم يتم.

ثم انتقل المجلس لسؤال موجه من العضو فيصل الشايع الموجه لوزير العدل لافادته عما اذا كان التقرير الدوري للمجلس الاعلى للقضاء قد تناول قرارات النيابة العامة يحفظ التحقيق بالبلاغات التي تلقتها عن عمليات ايداعات وتحويلات مالية في البنوك الكويتية تحمل شبهة غسيل اموال.

النائب فيصل الشايع: للاسف وصلني رد من وزير العدل السابق شريدة المعوشرجي عن السؤال بان وزارة العدل لا تتدخل باعمال النيابة العامة وان حفظ البلاغات سبب نقص التشريعات، سؤال كان واضح ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها للحفظ؟ وهل قام المجلس الاعلى بالقضاء باجراءات تشريعية لمعالجة مسالة حفظ هذه القضية وسد النقص التشريعي، وانا استغرب من وزارة العدل اعتبار سؤالي تدخل في عمل القضاء.

ثم انتقل المجلس للسؤال الموجه من العضو عبدالله التميمي حول اسباب اغلاقه مركز القرين الصحي.

النائب عبدالله التميمي: هذه القضية لمحافظة مبارك الكبير تعاني من الكثافة السكنية العالية واستغرب عندما يغلق هذا المركز للصيانة وهو لا يحتاج لها والغريب ان مدة الصيانة سنة وهذه المدة كفيلة لانشاء مركز جديد عوضا عن اضطرار المواطنين مراجعة مستشفى العدان هذا المستشفى البائس، هذا المركز لا يحتاج للصيانة لكنه «شوفوا منو بينفعون فعملوا هذه الصيانة»، وارجو من وزير الدولة الشيخ محمد العبدالله ان ينقل هذه الملاحظة لوزير الصحة.

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله: بصفتي وزير للصحة بالانابة احب ان اؤكد انه بالفعل لدينا مشكلة بعقود الصيانة نتيجة الدورة المستندية التي تاخذها العقود ونحن لا مانع لدينا من القيام بزيارة ميدانية مع الاخوة الاعضاء للاطلاع على الصيانة بهذا المركز وغيره من المراكز الصحية فبالفعل وزارة الصحة مقبلة على طفرة كبرى في الأسرة والأجهزة.

ثم انتقل المجلس الى تقرير لجنة الشؤون التشريعية في شأن تعديل قانون محاكمة الوزراء واعلى مقرر لجنة الشؤون التشريعية المنصة لعرض التعديلات على المجلس تمهيدا لمناقشتها والتصويت عليها.

مقرر اللجنة التشريعية عبدالكريم الكندري: لدينا تعديل حول مسالة التظلم من قرار حفظ القضايا المرفوعة عن السادة الوزراء وكان النقاش في الجلسة الماضية حول وجوب التظلم للجهات الحكومية على اي قرار يصدر من محكمة الوزراء بحفظ القضايا المرفوعة عن السادة اعضاء مجلس الوزراء، والتعديل يقضي بتشكيل لجنة تعمل على احالة قرار الحفظ عن الجهات المختصة خلال شهرين من صدوره وتعمل الجهات المختصة بدروها على تقديم تظلمها فور وصول القرار.

النائب يوسف الزلزلة «نظام»: القانون واضح والتعديل مادتين فافضل غلق باب النقاش والتصويت عليه.

النائب فيصل الشايع «نظام»: لدينا استفسار هل تم الاخذ بعين الاعتبار خيام بعض الوزراء الايعاز لاشخاص برفع قضايا بمستندات هزلية حتى تحفظ كما حدث في قضية اللجنة الاولمبية فهل راعت اللجنة هذه الخطوة او النقطة.

مقرر اللجنة عبدالكريم الكندري: يجوز للجنة المختصة الواردة بالقانون

■ الغانم: على الحكومة تقديم حل جذري للقضية الإسكانية وفقا لجدول زمني محدد عند مناقشة هذه القضية

المليفي متحدثاً أثناء الجلسة

■ التعامل مع أزمة سحب السفراء من قطر لابد أن يكون بحصافة وهذا يستلزم الكثير من التنسيق قبل اختيار التوقيت

.. والعبدالله يلقي كلمته

■ مستعدون لإنجاز المتطلبات التشريعية للقضية الإسكانية في جلسة واحدة

■ العبدالله: بصفتي وزير الصحة بالإنابة أؤكد بأن مركز القرين الصحي مغلق بسبب الصيانة

■ الكندري: الدستور يكفل حق التقاضي والقضاء الملاذ الآمن للجميع وأحكامه عنوان للحقيقة والصحة

متابعة نيابة

■ وزير التجارة: الحكومة مستعدة لمناقشة وإقرار قانون حماية المستهلك ولا مانع لدينا من تأجيله

ابتسامة من القلب